مجلة التمكين الاجتماعي
المجلد 02 / العـدد 04 / ديسمبر 2020 / ص ص 64 - 74
Journal home page: https://sej-lagh.com
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/644

قراءة تحليلية في أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية

Analytical reading on the dimensions of the phenomenon of illegal immigration

نسيم بورني[1]، نورالدين عزوز[2]
NASSIM BOURENNI[1], NOUREDDINE AZOUZ[2]
[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، البريد الإلكتروني: bourenninassim42@gmail.com
[2] جامعة أم البواقي (الجزائر)، البريد الإلكتروني: azzouz.noureddine@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/27 تاريخ القبول: 2020/11/23 تاريخ النشر: 2020/12/15

ملخص:
شغل موضوع الهجرة السرية كثيرا من المختصين والباحثين في العلوم الاجتماعية باعتبارها إحدى المتغيرات الأساسية في زيادة أو نقصان عدد السكان إلى جانب ما لها من أهمية كبيرة وآثار سلبية خاصة بالنسبة للدول المهاجر إليها، فضلا عن تعرض أصحاب الهجرة السرية إلى مخاطر الموت والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ينجم عنها. وعليه؛ جاء هذا المقال لتوضيح مفهوم الهجرة السرية وعلاقتها بمفهوم الهجرة بشكل عام وتوضيح أيضا معنى المهاجر وأهم النظريات العلمية التي حاولت اعطاء تحليلا وتفسيرا موضوعيا لهذه الظاهرة.
كلمات مفتاحية: الهجرة السرية، الهجرة، المهاجر، نظريات الهجرة السرية.

ABSTRACT:
The issue of clandestine migration has preoccupied many specialists and researchers in the social sciences for the reason that migration is one of the fundamental variables in the increase or decrease in population, beside its great importance and negative impact especially on the recipient countries, For this purpose, this intervention came to clarify the concept of clandestine immigration and its relationship to the concept of migration in general and to clarify also the meaning of the immigrant, and the most important scientific theories that tried to cover an analysis and objective explanation of this phenomenon.
Keywords: *clandestine immigration, immigration, immigrant, secret migration théories.*

- المؤلف المرسل: نسيم بورني، البريد الإلكتروني: bourenninassim42@gmail.com

1-مقدمة:

أضحت الهجرة السرية في وقتنا المعاصر الشغل الشاغل للسياسيين والاقتصاديين والقانونيين وذلك من أجل التحكم في هذه الظاهرة والتخفيف من أعبائها وتقليص آثارها السلبية على البلدان المهاجر إليها بشكل خاص، لما أصبحت تسبب لها عدة مشاكل سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، فانعقدت من أجل ذلك المؤتمرات العلمية وتعددت الجلسات السياسية وتنوعت الاتفاقيات الدولية وكل ذلك لم يجدي سبيلا في حل هذه الظاهرة التي استفحلت وانتشرت في كثير من الدول وبخاصة دول الساحل الإفريقي، وهي الدول التي لا تزال تعاني الفقر والبطالة والتهميش والقمع والحرب الأهلية، فكانت هذه العوامل مجتمعة سببا مباشرا في زيادة معدل الهجرة السرية، ومن أجل فهم هذه الظاهرة، سنحاول في مقالنا هذا الإجابة على تساؤلين رئيسيين مفادهما: ماذا نقصد بالهجرة السرية؟ وما علاقتها بمفهوم الهجرة؟ متدرجين في الطرح من العام إلى الخاص، ثم عرفنا معنى المهاجر وبعدها تطرقنا إلى توضيح أهم النظريات التي حاولت أن تعطي تفسيرات موضوعية وتحليلا علميا لهذه الظاهرة.

2-مفهوم الهجرة السرية:

لتحديد مفهوم الهجرة السرية، تفرض علينا الضرورة المنهجية التدرج في الطرح، وذلك بالانتقال من العام إلى الخاص كون أن الهجرة السرية تعتبر نوع من أنواع الهجرة، من أجل ذلك نحاول أن نعرف الهجرة ودلالتها بشكل عام ثم ننتقل إلى تحديد مفهوم الهجرة السرية بشكل خاص.

2-1-تعريف الهجرة وأنواعها:

تعددت واختلف جل التعاريف التي حاولت أن تحدد مفهوم الهجرة ومن أهمها: هي حركة انتقال فيزيقي للأفراد أو الجماعات من منطقة عيش وإقامة دائمة اعتادوا عليها إلى منطقة أخرى، شريطة توافر القصد والنية على الاستمرار في المنطقة الجديدة فترة زمنية ليست قصيرة (السيد،2004، ص313)، ومن أجل توضيح هذه الفكرة وفحوى أو مضمون الهجرة يضيف (السيد، 2004) "ورغم ما تتضمنه هذه العملية من دلالات اجتماعية هامة، إلا أن من المفيد في تصورنا أن نصنفها بأنها عملية لحراك فيزيقي، تمييزا لها عن شكل الحراك الإنساني و هو الحراك والتنقل الاجتماعي، بمعنى ما يطرأ على المكانة الاجتماعية والاقتصادية للفرد أو الجماعة من تغيير، كما أن الهجرة هي ظاهرة اجتماعية وجدت و مازالت توجد في كل زمان و مكان وهي الارتحال والانتقال الفيزيقي للأفراد والجماعات من مكان إقامة دائمة اعتادوا عليه الى منطقة أخرى لمدة قد تقصر أو تطول وتمتد لتشمل الحياة الباقية للشخص بأكملها، إنها كل حركة عبر الحدود عدا الحركات السياحية. (رشوان، 2011، ص30)، وتعرّف الهجرة أيضا بأنها "انتقال للفرد أو الجماعة من مكان إلى آخر داخل الدولة الواحدة أو من دولة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة وبصورة إجبارية أو اختيارية لأي سبب من الأسباب" (البدو، 2009، ص73).

وبخصوص تصنيف المهاجرين فقد أوصت هيئة الأمم المتحدة بتصنيف الذين ينتقلون من مكان لآخر عند وصولهم في الأصناف الأربعة الآتية (البدو،2009، ص32):

أ. المهاجرون الدائمون أي غير المقيمين الذين ينوون الإقامة لفترة تزيد على السنة.

ب. المهاجرون المؤقتون أي غير المقيمين الذين يريدون أن يمارسوا عملا في بلد الوصول لسنة أو اقل، ويضيف من يرافقهم من أهلهم في الصنف الثالث.

ج. الزوار الذين يرغبون في البقاء سنة أو اقل دون أن يمارسوا عملا ما، ويذكر معهم أهلهم.

د. المقيمون الذين يؤوبون بعد غيبة تجاوز السنة ومن هنا ينظر إلى الهجرة باعتبارها علامة بارزة على التغير الاجتماعي طالما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكانية من الريف إلى الحضر ومن مدينة إلى أخرى في نفس البلد ومن مجتمع إلى لآخر.

ولقد علق على هذه الحركات السكانية أهمية كبيرة مع بداية هذا القرن وفي مختلف بلاد العالم الأوروبي والأمريكي والأفريقي والآسيوي (جلبي، 2011، ص209)، وبناء على التعريفات السابقة؛ يمكن أن نميز بين أمرين، ألا وهما التمييز بين مفهوم الهجرة وبعض المفاهيم المتعلقة بها كالتمييز بين مفهوم الهجرة ومفهوم التنقل الاجتماعي الذي "يعتبر من قبيل تغيير المركز الاجتماعي والاقتصادي وربما يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون الحاجة إلى الانتقال إلى منطقة أخرى، كما أن الهجرة باعتبارها عملية تغيير فيزيقي في مكان الإقامة المعتاد وبالتالي تغير جذري في حياة المهاجر فهي تنطوي بين طياتها على عملية تنقل اجتماعي" (جلبي، 2011، ص 210)، لأن المهاجر قد يستطيع تحقيق أثناء إقامته في المنطقة التي هاجر إليها على كثير من الفرص تسمح له بالارتقاء بمركزه الاجتماعي وتحسين أوضاعه الاقتصادية نتيجة للفرص المتوفرة في المكان المهاجر إليه حيث لم تكون كذلك في الوطن الأصلي، أما الأمر الثاني والذي يتعلق بما نستخلصه من التعاريف السابقة أن الهجرة تتحكم فيها عدة عوامل تسمح لنا بتصنيف أنواعها حسب معيار المكان وحسب معيار الزمان وحسب معيار إرادة الشخص إن كانت اختيارية أو قسرية وكذلك حسب المعيار القانوني أي إن كانت شرعية تحترم قوانين الدولة للمغادرة منها أو الدولة الوافد إليها أو أنها غير شرعية وتكون بذلك مخالفة للإجراءات القانونية الواجب تتبعها، وعلى ضوء ما سبق ذكره نحاول أن نذكر أنواع الهجرة وصولا إلى الهجرة غير الشرعية وتحديد دلالة مفهومها.

2-2-أنواع الهجرة:

هناك أنواع متباينة للهجرة وهي تصنف كما ذكرنا سابقا حسب المكان والزمان ومدى مشروعيتها وكذلك مدى ارتباطها بحرية اختيار الفرد للهجرة وسنحاول توضيح ذلك.

2-2-1-تصنيف الهجرة حسب معيار المكان: وهي هجرة داخلية وهجرة خارجية:

- **الهجرة الداخلية:** ونقصد بها انتقال الأفراد داخل الوطن الواحد حسب الحدود السياسية للبلد المقام فيه وإذا أردنا التعرف عن خصائصها "فلعل في مقدمة الخصائص المميزة للهجرة الداخلية في الوقت الحاضر زيادة أهمية الهجرة من الريف إلى المدن في جميع البلدان النامية تقريبا، في حين قلت أهميتها في المناطق المتقدمة النمو يمكن على وجه العموم القول إن الهجرة من الريف إلى المدن خلال العقود الماضية اكتسبت أهمية خاصة في البلدان النامية كافة تقريبا، وذلك لدورها الهام في تعجيل حركة التحضر في هذه البلدان" (علي، 2010، ص 209)، وقد شهد العالم المعاصر عدة هجرات داخلية سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة كالنزوح الريفي الذي شهدته الجزائر بعد الاستقلال والمتمثل في تنقل الأفراد من الريف إلى المدينة فصارت المدن تكتظ بسكانها مقارنة بالريف بعد ما كان العكس إبان الاحتلال الفرنسي نظرا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية التي تشهد أكبر حركات الهجرة الداخلية في العالم المعاصر و الحديث و التي "يمكن تمييز ثلاث تيارات رئيسية للهجرة الداخلية هي الهجرة نحو الغرب، الهجرة من الريف إلى المدن، وهجرة النزوح من الجنوب نحو الأقاليم الشمالية والغربية من البلاد... النطاق من الأقاليم الريفية إلى المناطق الحضرية في البلدان الأوروبية كافة، ومع ذلك فقد توقفت حركات الهجرة من الريف إلى المدن في معظمهم البلدان الأوروبية في الستينات واشتد تيار الهجرة المعاكسة " (علي، 2010، ص ص، 209-210)، وفي واقع الأمر فإن الهجرة الداخلية أكبر بكثير من الهجرة الخارجية وذلك راجع

لعدة أسباب من أهمها كونها قليلة التكاليف فالمهاجر داخل البلد لا يكلفه ذلك تكاليف باهظة فضلا عن توافر جوانب ثقافية مشتركة لا تؤثر على نمط حياته المعتادة كالدين و اللغة و العادات و التقاليد.

- **الهجرة الخارجية:** وتحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر بما يتجاوز الحدود السياسية بين المجتمعين طلبا للعمل، أو فرارا من الاضطهاد، أو تطلعا لفرص أحسن في الحياة أو غيرها... وتنحصر الهجرات الخارجية أو الدولية الرئيسية التي شهدها العالم في العصر الحديث، الهجرة الأوروبية فيما وراء البحار إلى أمريكا، والهجرات الدولية داخل أوروبا والهجرات الأفريقية والهجرات الآسيوية" (السيد،2004، ص318).

2-2-2-تصنيف الهجرة حسب معيار الزمن: وهي الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة:

- **الهجرة الدائمة:** وهي الهجرة التي يتخذ فيها أصحابها قرارا بعدم العودة إلى منطقة الإقامة الأصلية وذلك راجع لأسباب الطاردة من المكان الأصلي مقابل أسباب الجذب للمكان المهاجر إليه، وهنا لابد أن نضع في اعتبارنا تحليل موقفين أو وضعيين اجتماعيين مختلفين كما يقول (السيد، 2004):

أ. الوضع الطارد: الذي يتصف بالحرمان، وعدم استطاعة الإنسان البقاء فيه لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية مثل انخفاض الأجور وقلة فرص العمل وانعدام الضبط الاجتماعي.

ب. الوضع الجاذب: الذي يستميل الناس إليه، لنفس الأسباب السابقة ولكن على النحو عكسي مثل ما تتوافر فيه أجور عالية وإمكانيات لتحقيق طموح الأفراد.

2-2-3-تصنيف الهجرة حسب معيار إرادة الفرد: وهي تقسم إلى هجرة إرادية أو اختيارية وهجرة قسرية أو جبرية وتفصيل ذلك ما يلي:

- **الهجرة الحرة الإرادية:** إن العامل الحاسم لهذه الهجرة يتمثل في إرادة الأشخاص أي الهجرة دون وجود ضرورة قسوة لتنقلهم وتغيير إقامتهم من مكان لآخر بل هم مغامرون وطموحين لتغيير أوضاعهم أو نمط حياتهم وطبيعة معيشتهم دون وجود سبب ظاهر لفعل ذلك.

- **الهجرة الإجبارية:** وهي الهجرة التي تعبر من "ناحية إجبار لبعض الأفراد أو الجماعات على ترك مواطنهم-تهجير أو إخلاء منطقة معينة أو النزوح عنها خشية كارثة، زلزال، فيضان، حرب، هجرة إجبارية قسرية" (البدو، 2009، ص65).

2-2-3-تصنيف الهجرة حسب المعيار القانوني: وهي تتمثل في الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية أي الهجرة السرية ونوضح ذلك في:

- **الهجرة الشرعية:** وهي الهجرة التي يخضع أفرادها إلى الإجراءات القانونية والدولية من أجل التنقل من بلد إلى آخر.

- **الهجرة السرية أو غير الشرعية:** بما أن مداخلتنا تركز على الهجرة السرية ونظرياتها فسنحاول التطرق إليها بأكثر تفصيل، حيث تمثل الهجرة السرية نوع من أنواع الهجرة لها خصوصياتها ودوافعها وأسبابها المؤدية إلى ذلك وهنا تبرز العلاقة التي تربط بين الهجرة والهجرة السرية كونها نوع خاص من الهجرة، حيث حاولنا التدرج في الطرح والانتقال من العام إلى الخاص، إذ تعرف **المفوضة الأوروبية** الهجرة غير الشرعية هي كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات، وأخيرا هناك طالبوا اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد (رشيد، 2012، ص15)، أما تعريف الهجرة السرية حسب **المنظمة الدولية للعمل (OUT)**

حسب ما يقول (رشيد، 2012): هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلا من:

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة من الرقابة المفروضة.
- الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.
- الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتخطون مدة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية.

3-تعريف المهاجر غير الشرعي:

حسب ما جاء في القانون الجزائري فإن المهاجر غير الشرعي كما يقول (فليغة، كحول، 2009): "هو كل فرد يحمل أية جنسية، ولم يكن من أعضاء البعثات الدبلوماسية يدخل الإقليم الجزائري ولم تتوافر فيه شروط الدخول إليه أو الإقامة فيه أو منع من دخوله أو انتهت المدة القانونية المرخص بها لإقامته أو طرد منه، مع مراعاة الاتفاقيات الدولية أو اتفاقيات المعاملة بالمثل.

ومن المفاهيم المتداخلة مع مفهوم المهاجر غير الشرعي نجد المهجر والذي يتميز بثلاث خصائص كما يقول (البدو، 2009):

- أن الأفراد هنا قد هجروا إجباريا دون رغبتهم.
- أي الهجرة هنا حدثت عن طريق خطة قامت بتنفيذها هيئة معينة أو أصبحت ملزمة بتحمل نتائجها، ومن ثم فان الأفراد هنا يلقون تبعة النجاح أو الفشل، وما قد يقع عليهم من ضرر أو يصادفهم من صعوبات على عاتق الجهة المسؤولة عن التنفيذ.
- أن المهجرين دائما ما يكونوا ملتزمين بخطة التهجير، ولم تكن لتعطى لهم حرية العودة أو البقاء في أماكن إقامتهم.

4-نظريات الهجرة السرية:

تعددت العوامل التي تكون سببا وراء مهاجرة الأفراد أو الجماعات هجرة سرية نحو دول أخرى بغية أن يجدوا ما يطمحون إليه، يدفعهم إلى ذلك رغبة ذاتية أو ضرورة فرضها الواقع الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي الذي يعشون فيه، من أجل تحقيق أمالهم وطموحاتهم وأهدافهم في الحياة الكريمة وتحسين أوضاعهم المعيشية والارتقاء بمكانتهم الاجتماعية، وهذا عندما لا يستعطون الحصول على تأشيرة أو لم يتمكنوا من القيام بالإجراءات القانونية التي توصلهم إلى الضفة الأخرى، لذلك يلجؤون إلى الهجرة السرية التي تعتبر الملاذ الأخير والأمل المتبقي أمامهم، فيغامرون بحياتهم ويواجهون المخاطر المميتة في سبيل ذلك، وهذا ما تشهده معظم بلدان الساحل الإفريقي بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والحروب الأهلية ولتوضيح ذلك نأتي إلى ذكر ما يلي:

لا توجد نظرية متكاملة تحاول تفسير هذه الظاهرة، فقد تعددت المداخل النظرية ذات الرؤى المختلفة حسب ميولها لإحدى العوامل المؤثرة على ظاهرة الهجرة، فمنها من ركز على الجانب الاجتماعي وأخرى على الجانب الاقتصادي أو تلك التي ترى أن هناك عوامل طاردة وأخرى جاذبة تكون سببا في زيادة أو تراجع هذه الظاهرة.

4-1-النظرية السوسيولوجية: يرى التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية كما يشير (ساعد، 2012) بأن هذه الظاهرة ترتبط بالأبعاد التالية:

أ. ضغوط البيئة وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، وينعكس ذلك ميدانيا في صورة أن المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة للمستويين الاقتصادي والاجتماعي.

ب. اختلاف التوازن بين الوسائل والأهداف المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة فالمجتمع يؤدي في حالات متعددة إلى حدوث الاضطرابات مما يؤدي بدوره إلى إضعاف التماسك والتساند الاجتماعيين وبالتالي ظهور الانزلاق.

وبناء على ذلك فإن الهجر السرية حسب التحليل السوسيولوجي الذي قام به "دوركايم" فهي تصنف إلى ثلاث أنواع وهذا ما يؤكده كلا من (ساعد، 2012) وهي كما يلي:

أ. الهجرة السرية وكونها انتحار أناني: ويحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها، وينشأ هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجر السري من يسانده عندما تحل به أية مشكلة وبذلك تصبح الهجرة السرية من الاستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه.

ب. الهجرة السرية وكونها انتحار إيثاري: وتحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطا ارتباطا وثيقا بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة غير الشرعية.

ج. الهجرة السرية وكونها انتحار أنومي: تحدث الهجرة السرية في هذه الحالة عندما:

- تنحل النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع.
- تضطرب الحياة السياسية والاقتصادية في المجتمع.
- تحصل هوة ثقافية تفصل بين الأهداف وبين الوسائل، بين الطموح الشخصي وما هو متوفر فعلا.

وخلاصة التحليل السوسيولوجي للهجرة السرية لدى "دوركايم"، أنه عندما لا يستطيع الفرد تحقيق أهدافه بالوسائل المشروعة المتاحة، وعندما لا يستطيع الاندماج ثقافيا في المجتمع، يلجأ هذا الأخير إلى الانسحاب حيث تعتبر الهجرة السرية صورة من صور هذا الانسحاب، وعلى هذا الأساس فإن الهجرة السرية تعبر عن موقف لا معياري أي أنه يخرج عن القيم والمعايير التي وضعها المجتمع وبذلك فإن هذا المجتمع يضفي صفة الانحراف على المهاجر السري، كما أن التقليد يعتبر إحدى الأسباب الرئيسية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة السرية خاصة إذا علمنا مدى تأثير وسائل الإعلام وما تبثه من برامج يكون لها دورا هاما في تحريك الدوافع الذاتية.

إلى جانب ذلك؛ فإن النظريات السوسيولوجية لم تهمل دور الروابط القرابية بين المهاجرين المحتملين في البلد الأصلي والبلد المهاجر إليه فكثير من الأدلة تشير إلى أن المهاجرين يعتمدون على ما يقدمه أقاربهم في البلد المهاجر إليه من مساعدات مادية أو إيواء مؤقت أو في إيجاد عمل مناسب لهم، ولذلك شددت النظريات السوسيولوجية على أهمية دور الأسرة، سواء من ناحية كونها وحدة لاتخاذ القرار أو كمؤسسة توفر الدعم الضروري لحدوث الهجرة يضاف إلى ذلك، غالبا ما تتضمن الهجرة جماعات أسرية وليس عمالا فقط، قد تنتقل الوحدات الأسرية سوية أو على مراحل، وذلك بمغادرة أحد أعضاء الأسرة أولا ويتبعه آخرون" (على، 2010، ص 223)، كذلك فإن العامل التاريخي له دور كبير في تحديد وجهة المهاجر والبلد الذي يريد أن يذهب إليه، فكما يشير (على، 2010) "فالصلات التاريخية بين بلدان أو أقاليم معينة تلعب دورا كذلك في الأصل الوطني للمهاجرين وخصائصهم، الهجرة بخاصة هجرة العمال، تحدث على الأرجح بين دولة استعمارية سابقة ومستعمراتها في الماضي، كهجرة العمال من المغرب والجزائر إلى فرنسا".

4-2-النظرية الاقتصادية: كثير من النظريات المتعلقة بالهجرة ركزت بشكل كبير على العامل الاقتصادي، حيث تعتبر رغبة الناس في تحسين أحوالهم الاقتصادية أقوى حافز لهم على الهجرة، ومن أشهر المنظرين في هذا الصدد هو "أرنست رافينشتاين" الذي صاغ نظرية تحت عنوان "قوانين الهجرة" (1889- 1885) ومن أهم الأفكار التي ركز عليها "أن رغبة معظم الرجال في أن يحسنوا أوضاعهم المادية كانت عاملا له تأثيره الفعال في تشجيع الهجرة، وهذا بدوره يثير تصورا بأن الدافع الاقتصادي هو السبب الأول للهجرة وفي هذا الصدد وضعت أو أثرت هذه النظرية في نغمة النظريات السكانية اللاحقة" (السيد، 2004، ص 327)، وإذا كان مدخل هذه النظرية مدخلا اقتصاديا بحتا فإن تحليلاتها نجدها وثيقة الصلة بالوظيفة والعمل وسوق العمل والأجور، كما نصت النظرية التقليدية الجديدة للهجرة، على أن البلدان ذات الأعداد الكبيرة من العمال بالنسبة إلى رأس المال ستميل لأن يكون لديها مستوى منخفض في أجور السوق، في حين أن البلدان ذات الأعداد القليلة من العمال بالنسبة إلى رأس المال، ستميل لأن تكون لديها أجور سوق عالية، يعزي فرق الأجر إلى انتقال العمال من البلدان ذات الأجر المنخفض إلى البلدان ذات الأجر المرتفع" (على، 2010،ص 2019).

ومن جانب آخر؛ أكدت "ساسكيا ساسن" (1988) في تفسيرها لظاهرة الهجرة الدولية أن "هذه الأخير هي نتائج للنظام الرأسمالي وأن نماذج الهجرة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز الدول الغنية ومحيط الدول الفقيرة، كما يتسبب التطور الصناعي في الدول الغنية إلى إحداث مشكلات هيكلية في اقتصادات الدول النامية مما يشجع على الهجرة وفي هذا السياق تعد الهجرة ليس فقط نتيجة للإنتاج القوي ولطلب العمل في الدول الصناعية ولكن بشكل أعم لهياكل السوق العالمي". (ساعد، 2012)، فضلا عن ذلك فهناك نظريات اقتصادية كلية تقابلها نظريات اقتصادية جزئية حيث أن هذه الأخيرة تركز على مدى فعالية الأفراد في اتخاذ القرار من أجل الهجرة وفق الربح والخسارة كونهم أفرادا فاعلين عقلانيين، أما نظرية اقتصاديات الهجرة الجديدة فتقوم على الافتراض بأن الناس يعملون بصورة جماعية، نموذجا ضمن أسر، لا إلى زيادة الدخل المتوقع إلى أقصى حد ممكن فحسب بل إلى تقليل المخاطر وتخفيف الضغوط المقترحة بأنواع مختلفة من مشاكل السوق الشائعة لدى البلدان النامية (على، 2010، ص219).

4-3-النظرية السيكولوجية: تعد الدوافع النفسية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة بصفة عامة وغير الشرعية بصفة خاصة فكلما تعمقت عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل يصعب اتخاذ قرار الهجرة، على الرغم من أن الأسرة في بعض الحالات قد تدفع بأبنائها للهجرة عمدًا لتحسين مستوى الحياة، وخاصة بعد غلبة الدوافع الاقتصادية وقلة فرص العمل وارتفاع الأسعار وانعدام فرص الحياة الكريمة، وتلعب السمات والخصائص النفسية للفرد دورًا بارزًا في اتخاذ قرار الهجرة وخاصة غير الشرعية، وفقًا لأسلوب الحياة وما يفسر التساؤل الجوهري: لماذا يميل بعض الأفراد إلى الهجرة دون غيرهم من الأفراد الذين يعيشون نفس الظروف الاقتصادية والأسرية؟ ويمكن أن ترجع الإجابة إلى تلك المشاعر التي يستشعرها الأفراد حيال النجاح والمال والطموحات الاقتصادية أو التطلعات إلى الخارج التي تتباين وتختلف من فرد إلى آخر، وعلى العكس قد يتراجع بعض الشباب في اتخاذ قرار الهجرة عندما يستشعرون أنها قد تؤدي إلى أضرار أو سلبيات على الصعيد الأسري رغم ما تحققه من مكاسب اقتصادية، كما تظهر أكثر الدوافع النفسية في إحساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقة أفضل أو تحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به، أيضًا تمثل المعاناة التي يعيش فيها الشباب والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية وهو على وعي وإدراك بالأخطار التي يتعرض لها أثناء الهجرة، ما يدفع بالقول إلى أن هناك أسبابًا تتخطى الأسباب الاقتصادية وأهم من فكرة الثراء السريع ويمكن أن نشير لأهم تلك الدوافع وذلك على النحو التالي:

أ. الشعور بالاغتراب الداخلي وقد يكون ناتجًا عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به كأسرته أو أصدقائه.

ب. الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة.
ج. ضعف الانتماء الأسري والمجتمعي نتيجة قصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها وأهمها (الأسرة والمدرسة).

ومن الجدير بالذكر التأكيد على أنه بغض النظر عن الأشكال التي تتخذها الهجرة والتي تنطوي على مجموعة متنوعة من الأسباب والدوافع كما أشرنا إليها سلفا، إلا أن عمليات الهجرة والتنقلات البشرية ليست عملية بيولوجية – كما هو الحال في المملكة الحيوانية – وأيضا فهي لا تحدث من فراغ، بل تحددها وتدفع إليها سياقات اجتماعية وثقافية في الاعتبار الأول، فالهجرة في مجملها عبارة عن انتقال أو تحول من سياق أو موقف غير مرغوب فيه لهجرة عن تحقيق الإشباع النفسي والمادي والتكيف الاجتماعي وعدم قدرته على إشباع الاحتياجات والرغبات، إلى سياق أو موقف آخر تتوافر فيه إمكانات تحقيق كل هذه الأمور ولو بدرجة نسبية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تلعب الخصائص السيكولوجية للأفراد دورًا لا يستهان به لتفسير ميل بعض الأفراد دون غيرهم إلى القيام بعملية الهجرة رغم اشتراكهم مع غيرهم في نفس ظروف وخصائص وإمكانات الموقف أو السياق الاجتماعي، ويمكن لنا بناء على ذلك القول؛ إن هناك دوافع أو خصائص موقفية ترتبط بالسياق الاجتماعي، سواء الذي يعيش فيه الفرد أو الجماعة، أي الموطن الأصلي أو مكان الإقامة الدائم، وهي ما تسمى بعوامل الطرد، فضلاً عن عوامل الجذب المرتبطة بالمكان الذي يرغب المهاجر في الهجرة إلية (السيد، 2004، ص ص 324 - 325).

4-4-نظرية اتخاذ القرار في عملية الهجرة:

4-4-1-نظرية "لـي" (Lee):

قدم "إيفريت لي" (1966) نظرية في الهجرة ترتبط باتخاذ القرار، واستندت على القضايا التي سبق أن قدمها "رافينشتاين"، حيث وضع أربعة عوامل أساسية وعامة اشتق منها عددا من الفروض المتعلقة بالهجرة، حيث يرى أن أي قرار خاص بالهجرة ينطوي على:

- عوامل إيجابية أو سلبية ترتبط بمكان الهجرة،
- عوامل إيجابية أو سلبية ترتبط بالمنطقة المهاجر إليها.
- صعوبات أو عقبات.
- عوامل شخصية (السيد، 2004، ص 329).

وبذلك يكون "لي" (Lee) قد خلص إلى أن الفرد لا يقدم على الهجرة إلا إذا اتخذ قرارا بذلك وهذا القرار يتوقف على عدة معطيات متمثلة في إيجابيات وسلبيات البلد المهاجر إليه من حيث مدى توفر فرص العمل وظروف المعيشة والبيئة وكذلك العامل الثقافي وقد لاحظ "لي" (Lee) أنه كلما كان اختلافا ثقافيا بينا بين الوطن الأصلي والوطن المهاجر إليه كلما كان هذا الأخير أكثر استقطابا للمهاجرين، كما أن قرار الهجرة يبقى متوقفا على الصعوبات والعوائق التي تحول دون الوصول إلى البلد المهاجر إليه، ورغم أهمية هذه العوامل السلبية و الإيجابية سواء ما تعلق منها بالوطن الأصلي أو البلد المهاجر إليه فهناك عامل شخصي فاصل في اتخاذ قرار الهجرة ألا وهو الرغبة الذاتية أصلا في الهجرة فجميع هذه العوامل لا طائل منها إذا لم يكن الفرد يفكر أصلا في الهجرة.

4-4-2-نظرية الدافعية لاتخاذ قرار الهجرة:

قدم كل من "سل" (sell) و"دي جونج" (degong) (1978) أربع مقومات أساسية تدخل في بناء نظرية الدافعية لاتخاذ قرار الهجرة وهي:

- **الإمكانية:** فلكي يستطيع الفرد أن يتخذ قرار الهجرة من الضروري أن تكون الهجرة أمرا ممكنا أو متاحا، وهناك معنيان لإمكانية الهجرة بالنسبة للفرد، أولهما الإمكانية الفيزيقية تعني ببساطة الإمكانية الفيزيقية أو الجسدية لحركة الفرد وانتقاله...، أما المعنى الثاني لإمكانية الهجرة أو عدم إمكانيتها فيتمثل في عقل من يرغب أو يقرر الهجرة (السيد، 2004، ص344).

- **الدافع**: يعتبر الدافع من أهم مقومات اتخاذ قرار الهجرة، وهذا الدافع ليس شرط أن ينحصر في العامل الاقتصادي بل قد يكون دافعا ثقافيا في محاولة الفرد التمسك ببعض المعتقدات أو القيم لم يعد يلتمسها في وطنه فيهاجر إلى بلد آخر أو العكس في محاولة إيجاد ثقافة جديدة تساير تطلعاته وأفكاره مغايرة عن مجتمعه الأصلي، كما أن روابط القرابة لها دور كبير سواء في دفع الفرد إلى الهجرة أو في الإحجام عنها أصلا، ورغم اختلاف الدوافع إلا أن كلا من **"سيل"** و**"دي جونج"** يؤكدان على أهمية الدوافع من أجل الهجرة.

- **الحوافز**: يمكن التعبير عن الحافز في تلك المزايا أو العيوب التي تؤثر في اتخاذ قرار الهجرة، وفي تلك الخصائص التي يتمتع بها البلد الآخر والتي تكون سببا في استقطاب المهاجرين إليها سواء كانت حوافز تعليمية أو اجتماعية أو مادية.

4-4-3-نظرية الطرد والجذب:

تعد نظرية الطرد والجذب من أبرز النظريات المفسرة للهجرة، وقد حددت الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين وقد أعتبر **"بوج"** أن سمتي الطرد والجذب التي تتميز بهما البلدان الأصلية للمهاجرين أو البلدان التي يهاجر إليها الناس متغيرات تساعد في اختيار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان آخر. (ساعد، 2012)، حيث تتمثل **عوامل الطرد** في الفقر والبطالة والتهميش والقمع، فضلا عن الكوارث الطبيعية والمجاعات والحروب وانتشار الأوبئة والأمراض، أما **عوامل الجذب** فهي تتمثل في توفر العمل والخدمات الاجتماعية والصحية والحرية وارتقاء مستوى التعليم والخدمات...الخ.

5-النظرية الأمنية النقدية:

5-1-مدرسة كوبنهاغن:

يعتبر النقاش الأساسي لهذه المدرسة هو على كون الدراسات الأمنية بحاجة إلى إدراك لثنائية الأمن التي تتألف من أمن الدولة المهتمة بالسيادة وأمن المجتمع المرتبط بالهوية، وأشهر منظري هذه المدرسة هما "باري بوزان" (Barry Buzan) و"أول وايفر" (Ole Weaver)، فمفهوم الأمن القومي لم يعد قادرا على التعامل مع النوع الجديد من التهديدات، وبناء على هذه التحولات، في سلسلة من المنشورات طور "باري بوزان"، و"أول وايفر" مقاربتين نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن والظواهر المتصلة، الأولى كانت نتاج جماعي ومباشر للمشروع المعد داخل المعهد تحت إشراف "باري بوزان"، وهو ما يعرف بـ: "الأمن المجتمعي" باعتباره المدخل الأكثر قدرة على فهم الأجندة الأمنية الصاعدة في أوروبا في فترة الحرب الباردة، أما الثانية فكانت متمثلة في الفكرة التي قدمها "أول وايفر" سنة (1995) حول التسييس التدريجي للأمن أو ما أصبح يعرف بـ: "نظرية الأمننة".

- **نظرية الأمن المجتمعي:** يتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية أو بعبارة أخرى حول ما يمكن الجماعة من الإشارة إلى نفسها بعبارة نحن في مقابل الآخر الذي قد يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل أمة، إثنية، أو جماعة دينية، ويعتبر الأمن المجتمعي من أبعاد الأمن البشري أو الإنساني، والموضوع المركزي للدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، نظرا للتطور السريع لوسائل الاتصال والنقل، التزايد الهائل في المبادلات الدولية الحركية المتنامية للأفراد ، الإرهاب البيولوجي، والهجرات الدولية الشرعية وغير الشرعية وما تمثله كمصدر قلق لدى الدول والمجتمعات والأفراد بسبب مسائل

الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية والتي تعتبر أحد المظاهر الأكثر خطورة على الأمن من منطلق ارتباطه بالحركات البشرية عبر المتوسط وتعتبر دول المغرب العربي نموذجا واضحا للحركية الديمغرافية النشطة.

- **نظرية الأمننة:** يوضح "أول وايفر" كيف أن مسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا، فيقول أنه "بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تأمين أو بالأحرى أمننة رهان اجتماعي بتقديمه على أنه يتعلق ضمنا أو صراحة بالأمن، وبالتالي الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية الأمننة وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية وبالتالي فإن وصف قضية ما من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرعن استخدام وسائل استثنائية، وهو ما يلاحظ في قضية أمننة الهجرة في أوروبا، فبفضل الخطاب استطاعت النخب الأوروبية رفع قضية الهجرة من السياسة العادية إلى اعتبارها مهدد لأمن أوروبا وهويته فالربط بين الهجرة والأمن وكيف تصبح هذه الأخيرة عبر خطاب اجتماعي وسياسي مسألة أمنية قضية هامة يحللها "ديدي بيغو" بطريقة جيدة لما يقول إن مقولة "الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا" ليست فقط مجرد ملاحظة بل "قوة صيغة مضمون الكلام هي التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة " والتي تحولها "بقوة المفردات" إلى مسألة أمن تحل بوسائل خاصة.

2-5-مدرسة باريس:

مع بداية التسعينات، كان البناء السياسي للأمن الشغل الشاغل لعدد من باحثي تحليل الممارسات الشرطية، تشكيل حقل أمني داخلي وأمننة الهجرة في أوروبا تعتبر من أكثر المواضيع تناولا في الأجندة البحثية المستندة على منظورات علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية، هؤلاء الباحثين قدموا أجندة تركز على مهنيو الأمن، العقلانية الأمنية الحكومية، وتأثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية، فالأمن في **مدرسة باريس** هو نمط للحكومية يختزل في ممارسة الشرطية عبر تقنيات المراقبة، فهذه الأخيرة تعمل فيها الشرطية عبر شبكات تجسد روابط بين مختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية، ففي عالم معولم أنشطة الشرطة أصبحت أكثر اتساعا، هذه الأنشطة ولاسيما تلك المخصصة للمراقبة والحماية العامة، تتم على مسافة تتجاوز الحدود الوطنية كما تتجاوز أيضا في طابعها بعض أنشطة الشرطة التقليدية وتصل إلى الأنشطة الخارجية.

وكما يرى **"جوف هسمان" (Juf Husmans)** فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أوروبا تجعل الحياة مهددة وأقل أمنا سياسيا، اجتماعيا وثقافيا أي أن هذه الظاهرة تؤدي إلى انعدام الأمن الذي يعتبره ظاهرة ذات منشأ سياسي واجتماعي، فهو يرى أنه حتى لو قبل المرء بأن وصول عدد كبير من المهاجرين من الممكن أن يحدث خللا في المجتمع، فإن تعريف الموقف وطريقة إدارته يعتمدان على عمليات سياسية واجتماعية، ففكرة المراقبة أو العين الإلكترونية في تعبير **"دايفيد ليون"**، تعتبر تجسيدا معاصرا لفكرة البانوتية عند **"ميشال فوكو"**، الفكرة الأساسية هنا أن السلطة يجب أن تكون منظورة وغير ملموسة، ما وصفه **"دير ديريان"** الحلم الدائم للقوة أن تشق طريقها بدون الممارسة المرئية للإرادة التي تنتج المقاومة، هذه البانوتية تتخذ أشكالا عديدة: استخبارات الاتصالات، الاستخبارات الالكترونية، استخبارات الرادار، استخبارات الصور، كلها تعمل تحت علامة الاستخبارات "التقنية" التي تشكل نظام جديد للقوة في العلاقات الدولية (بومنجل، 2016، ص65).

6-الخاتمة:

بعد هذا العرض نستخلص أن الهجرة السرية التي تعاني منها كثيرا من الدول المهاجر إليها بشكل خاص، لم تأتي من فراغ، بل كانت لعوامل موضوعية أدت إلى انتشار هذه الظاهرة، كانتشار ظاهرة الفقر والبطالة والحروب الأهلية والقمع و هي كلها أسباب ساهمت بقسط كبير في انتشار هذه الظاهرة، وهذا ما استخلصناه من معظم النظريات العلمية التي حاولت أن

تفسر وتحلل أسباب الهجرة بشكل عام والهجرة السرية بشكل خاص ومن أجل القضاء عليها لا يجب أن تكون حلولا شكلية ردعية متمثلة في سن قوانين معينة لردع المهاجر غير الشرعي لأن الواقع أثبت أن هذه الأساليب لا تجدي نفعا، ومقابل ذلك علينا محاولة فهم التفسير العلمي بشقيه الميداني والنظري من أجل استئصال الدوافع والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة.

7-قائمة المصادر والمراجع:

1. البدو، خليل. 2009. علم الاجتماع السكاني، دار حامد، عمان، الأردن.

2. بومنجل، خالد. 2016. النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية، محور مواضيع وأبحاث سياسية، العدد 5292، نقلا عن موقع الحوار المتمدن: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=532199، تاريخ الاطلاع: 2019/08/16، الساعة: 19:36.

3. جلبي، علي. 2011. علم الاجتماع السكان، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن.

4. رشوان، حسين. 2011. السكان والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السكاني، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

5. ساعد، رشيد. 2012. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

6. السيد، السيد. 2004. علم الاجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

7. علي، يونس. 2010. مبادئ علم الديمغرافيا، ط1، دار وائل، عمان، الأردن.

8. فليغة، نور الدين، كحول، وليد. 2009. الهجرة الوافدة غير الشرعية في القانون الجزائري، الملتقى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية، إشكالية جديدة للقانون، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.